

موقع

فضيلة الشيخ

أحمد بن عمر الحازمي

<http://www.alhazme.net>

تُنبِيه :

المَادَّةُ الْمُفْرَغَةُ لَمْ تُرَاجَعَ مِنْ قَبْلِ

فَضِيلَةِ الشَّيْخِ أَحْمَدَ الْحَازِمِيِّ

أصول الفقه

الشرح المختصر لنظم الورقات

ليحيى بن موسى العمرى الشافعى

شرحه وعلق عليه

فضيلة الشيخ

أحمد بن عمر الحازمي

الشريط العاشر

ثُمَّ الصَّحَابِيُّ قَوْلُهُ عَنْ مَذْهَبِهِ

عَلَى الْجَدِيدِ فَهُوَ ^(١) لَا يُحْتَجُّ بِهِ

وَفِي الْقَدِيمِ حُجَّةٌ لِمَا وَرَدَ

فِي حَقِّهِمْ وَضَعَّفُوهُ فَلْيُرَدِّ

بَابُ الْأَخْبَارِ

وَالْخَبْرُ اللَّفْظُ الْمُفِيدُ الْمُحْتَمِلُ

صِدْقًا وَكَذِبًا مِنْهُ نَوْعٌ قَدْ نُقِلَ

تَوَاتُرًا لِلْعِلْمِ قَدْ أَفَادَا

وَمَا عَدَا هَذَا اعْتَبِرْ أَحَادًا

فَأَوَّلُ النَّوْعَيْنِ مَا رَوَاهُ

جَمْعٌ لَنَا لِمِثْلِهِ ^(٢) عَزَاهُ

وَهَكَذَا إِلَى الَّذِي عَنْهُ الْخَبْرُ

لَا بِاجْتِهَادٍ بَلْ سَمَاعٍ أَوْ نَظَرٍ

وَكُلُّ جَمْعٍ شَرْطُهُ أَنْ يَسْمَعُوا

وَالْكَذِبُ مِنْهُمْ بِالتَّوَاتُطِ يُنْمَعُ

(١) وفي نسخة قَطُّ .

(٢) وفي نسخة عَنْ مِثْلِهِ .

ثَانِيهِمَا الْآحَادُ يُوجِبُ الْعَمَلُ

لَا الْعِلْمَ لَكِنْ عِنْدَهُ الظَّنُّ حَصَلَ

لِمُرْسَلٍ وَ^(١) مُسْنَدٍ قَدْ قُسِّمَا

وَسَوْفَ يَأْتِي ذِكْرُ كُلِّ مِنْهُمَا

فَحَيْثُمَا بَعْضُ الرُّوَاةِ يُفْقَدُ

فَمُرْسَلٌ وَمَا عَدَاهُ مُسْنَدٌ

لِلْإِخْتِجَاجِ صَالِحٌ لَا الْمُرْسَلُ

لَكِنْ مَرَاسِيلُ الصَّحَابِيِّ تُقْبَلُ

كَذَا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَقْبَلَا

فِي الْإِخْتِجَاجِ مَا رَوَاهُ مُرْسَلًا

وَالْحُقُوا بِالْمُسْنَدِ الْمُعْنَعَا

فِي حُكْمِهِ الَّذِي لَهُ تَبَيَّنَا

وَقَالَ مَنْ عَلَيْهِ شَيْخُهُ قَرَا

حَدَّثَنِي كَمَا يَقُولُ^(٢) أَخْبَرَا

(١) وفي نسخة أو .

(٢) وفي نسخة تقول .

وَلَمْ يَقُلْ فِي عَكْسِهِ حَدَّثَنِي

لَكِنْ يَقُولُ رَاوِيًا أَخْبَرَنِي

وَحَيْثُ لَمْ يَقْرَأْ وَقَدْ أَجَازَهُ

يَقُولُ قَدْ أَخْبَرَنِي إِجَازَهُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين و الصلاة و السلام علي نبينا محمد وعلي آله و صحبه أجمعين
أما بعد :-

فلا زال الحديث في باب الإجماع و إن كان ما يتعلق بالإجماع قد أنتهي لكن الناظم ختم الباب
بهذين البيتين و مَتَّعَ لِقَ هَٰذِينَ الْبَيْتَيْنِ قول الصحابي هل هو جحة أم لا ؟ وهي مسألة
خلافية بين أهل العلم و عرفنا الإجماع أنه اتفاق كل أهل عصر أي علماء الفقه دون نكر علي
اعتبار حكم أمر قد حدث حينئذ الإجماع هو اتفاق مجتهد عصر من العصور من امة محمد صلي
الله عليه

و سلم بعد وفاته علي أمر ديني و أنه أن قول الأصوليين باتفاق انه لا بد أن يكون الكل قد
حصل منهم الاتفاق بالصورة التي ذكرناها إما بالقول فقط أو بالفعل فقط أو بقول بعض و فعل
بعض أو بقول بعض و سكوت الآخرين و إذا حصل اتفاق من الأكثرين حينئذ لا يُعد إجماعاً
و إن اصطلاح بعضهم كالطبري يذكر الخلاف و يُطْلَقُ الإجماع علي قول الجمهور هذا
اصطلاح خاص ليس باصطلاح عام للأصوليين و يَذْكُرُ الخلاف انه قال كذا و أكثر
المفسرين قالوا كذا ثم يرجح الأكثر يقول للإجماع ما هو الإجماع هو قول الأكثرين فلو خالف

واحد أثَرَرَّ في الإجماع فمن باب أولى لو خالف أكثر من واحد .

ثَمَّ َ مسالتان أنارتكتهما عمداً لكن كثر السؤال عنها و هي الفرق بين إمكان الإجماع و العلم بالإجماع، هما مسالتان كل منهما مٌباين للأخرى فإذا ثبت أن الإجماع حجة و دلت الأدلة علي ذلك حينئذٍ هل يُتَصَوَّر أن يأتي الدليل بما يشرع ثم لا يتصور لا عقلا ولا وقعا يكون موجوداً لا شك أنه ممتنع حينئذٍ إذا ثبت حجية الإجماع بدليل الكتاب و السنة وقول جماهير أهل العلم حينئذٍ لا بد أن يكون واقع إذا إمكان الإجماع جائز عقلا بلا خلاف في العقل جائز أن تتفق الأمة كلها علي قول أو علي فعل العقل لا يمنع ذلك و الضروريات من الدين لا خلاف في تصوره وامكانه فيها الضروريات من الدين كاجاب الصلاة الخمس هذا متفق عليه وهو محل إجماع كذلك حرمة الربا حرمة الزنا ،وجوب الحج إلي آخره كل هذا محل إجماع بين أهل العلم و تسمى بالضروريات من الدين و لذلك بعض الفقهاء حتى من المعاصرين حصر الإجماع في هذا النوع مراد الأصوليين هذا النوع و ليس الأمر كذلك و المراد هذا النوع ولا خلاف فيه و ما هو أوسع من هذا النوع و لذلك

يُحكى الإجماع في غير هذه المسائل التي يعنون لها بالضروريات من الدين إذاً جائز عقلاً بلا خلاف و ما هو ضروري من الدين هذا لا خلاف في تصوره و امكانه فيها أما في غير ذلك فيما هو ليس بمعلوم من الدين بالضرورة من الأحكام و فاختلف في امكانه علي مذهبين هل يمكن أن يكون ثَمَّ اتفاق بين المجتهدين علي ما عدا الضروري من الدين هذا فيه مذهبان الأول الإمكان وهو مذهب جماهير أهل العلم من الأصوليين و غيرهم و هذه يدل عليه الدليل الشرعي يعني ثَمَّ تلازم بين الأمرين لا يمكن أن يدل الدليل الشرعي چ ق ق ق چ چ چ چ چ چ چ چ

١ - النساء (١٥٥)

حينئذٍ ولا يوجد سبيل المؤمنين هل يُتَصَوَّر هذا لا يتصور ذاك إذاً الدليل الشرعي ما دام انه دل حجية الإجماع حينئذٍ لزم منه إمكان الوقوع فسيقع يقع نعم لكن أين يقع في أي عصر هذا الذي يمكن أن يكون له نقاش ممكن وهو مذهب الجمهور و دليله مشاهدة الوقوع كالإجماع علي نجاسة الماء المتغير بالنجاسة هذا محل وفاق قد وقع و حصل و كذلك تحريم شحم الخنزير ك لحمه النص ورد في اللحم ولكن الشحم هذا لم ينص عليه في القرآن وهو محل إجماع و الأحسن من الاستدلال ببعض الإجماعات الواقعة نستدل بما ذكرناه وهو أن الأدلة دلت علي حجية الإجماع حينئذٍ لا يُمَكِّن أن يأتي الشرع بشيء يدل علي انه حجة و أن مخالفه يعاقب

و قد ترك واجب ثم إن هذا الإجماع هذا في الخيال لا وجود له في الواقع نقول هذا بعيد عن الشرع البتة .

القول الثاني أنه غير ممكن لانتشار أهل الإجماع في الأرض و يمتنع نقل الحكم إليهم عادة و يَمْتَنِعُ الاتفاق الذي هو حقيقة الإجماع يعني نظر إلي انتشار العلماء و الفقهاء و المجتهدين في الأرض حينئذٍ يمتنع الحكم بأنهم قد وافقوا أو أنهم اختلفوا يعني النظر إلي شيء واقع و هذا يمكن أن يُسَلِّمَ به فيما عدا القرون المفضلة علي احد قولي شيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله تعالى أو علي ما عدا الصحابة كما هو اختيار شيخ الإسلام في القول الآخر إذا هل يمكن أن يوجد إجماع؟ نقول نعم قطعاً لا بد أن يوجد إجماع العلم به و طريق العلم به هذه مسألة أخرى اختلف القائلون بإمكان الإجماع و وقوعه بإمكان الإجماع و إمكان العلم به و الإطلاع عليه فالجمهور علي انه يمكن العلم به و الإطلاع عليه مطلقاً في جميع العصور جماهير الأصوليين علي انه يمكن أن يوجد الإجماع و يعلم و يطلع عليه و يوقف عليه في أي عصر من العصور إلي قيام الساعة و هذا فيه نظر وهو حجة لمن منع وقوع الإجماع لانتشار الناس في

الأرض من ذا الذي يمر علي ذاك و ذاك و يعرف انه قد وافق أو انه قد خالف العلم بوجود العلماء أنفسهم هذا فيه نوع عسر .

و عليه يحمل كلام الإمام احمد من أدعي الإجماع فهو كاذب ليس مطلقا مع الصحابة و التابعين ليس مراده هذا مراده مع انتشار العلماء و اتساع بقعة الأرض حينئذ يمتنع أن يُعلم الإجماع ولو امكن العلم به و تقرير ذلك لا يناعز يعني لو أمكن ألان أن يجرد العلماء إلي أخره بالوسائل الحديثة و يصل إلي كل العلماء فصار اتفاق منهم علي قول ما هل نقول إجماع ؟ نقول نعم إجماع لماذا ؟ لأنه يمكن أن يوجد الإجماع في كل عصر من العصور و الأدلة الدالة علي ذلك ليست مقيدة بعصر دون عصر و إنما هي مطلقة إلي قيام الساعة ثم العلم به إن انتفي معه انتشار العلم و عدم الإمكان الوصول إليه انتفي ذلك حينئذ نقول قد و قفنا علي الإجماع و هو الاتفاق الذي ذُكر سابقا إذا يُمكن العلم به مطلقا في كل عصر من العصور وهو قول جماهير الأصوليين لكن تحقيقه بالفعل هذا فيه عسر وقيل يمكن العلم به في زمن الصحابة و قيل في القرون الثلاثة الأولى و هما قولان لشيخ الإسلام بن تيمية رحمه الله تعالى .

ثَمَّ قول في آخر الواسطية علي أن الإجماع الذي يمكن ضبطه هو إجماع الصحابة و قيدهم بعضهم قبل الفتنة و ثَمَّ قول آخر وهو أن الإجماع الذي يمكن ضبطه و حصر أهل العلم فيه هو القرون المفضلة الثلاثة الأول إلا أن هذا محتمل و هذا محتمل إلا أن القول الأول اقرب و الله اعلم ثم قال الناظم رحمه الله تعالى .

ثُمَّ الصَّحَابِيُّ قَوْلُهُ عَنِ مَذْهَبِهِ
الْجَدِيدِ فَهَوَ لَا يُجْتَجَبُ بِهِ

هذا قول الصحابي هل هو دليل يحتج به أو لا؟ عدد بعض الأصوليين من الأدلة التي تثبت بها الأحكام الشرعية قول الصحابي أما سبق معها أدلة أربعة هذه متفق عليها (كتاب و السنة

و الإجماع و القياس) زاد بعضهم الاستصحاب و هو مختلف فيه زاد بعضهم مذهب الصحابي قول الصحابي إن قلت بانه حجة حينئذ تضعه خامسا مع الأربعة فتقول قول الصحابي ثبت به الأحكام كما ثبت بالكتاب و السنة و الإجماع و القياس إن قلنا بأنه حجة لزم منه إثبات الأحكام الشرعية من تحليل و تحريم ونحو ذلك بقول الصحابي فتقول هذا حلال لماذا؟ لأنه قال به بن عمر رضي الله عنه هذا المراد، هذا واجب لماذا ؟ لأنه أفتي به بن عباس ليس عندك دليل إلا كون بن عباس أفتي به، كما تقول قال الله تعالى هذا حرام لقوله تعالى و قوله صلي الله عليه وسلم لإجماع الأمة لقياس كذا .

تقول هذا أمر واجب لان بن عباس أفتي به و نحو ذلك فالمسألة ينبنى عليها أحكام شرعية و عدم ذلك ، الصحابي معلوم من هو الصحابي : من لقي النبي صلي الله عليه و سلم مؤمنا به و مات علي ذلك ولو تخللت فيه ردة في القول الأصح

حد الصحابي مسلما لقي الرسول و إن بلا رواية عنه وطول لكن ما هو قول الصحابي الذي وقع فيه نزاع بين الأصوليين لان قول الصحابي يحتمل انه لا يقال من جهة الرأي حينئذ يـُعطى حكم الرفع قول الصحابي فيما لا مجال له فيه للرأي والاجتهاد له حكم الرفع إلي النبي صلي الله عليه و سلم فهو مرفوع حكما وهو يحتج به كما يحتج بالمرفوع الحقيقي كأنه قال قال النبي صلي الله عليه و سلم نقول هنا قال الصحابي كذا فنقول هذا مرفوع إلي النبي صلي الله عليه و سلم حكما و إن لم نقل قال النبي صلي الله عليه و سلم بمعنى انه يأتي الصحابي و يروى كلاما أو يقول كلاما لا يمكن أن يقال من قبيل الرأي و الاجتهاد كقول بن مسعود في صحيح مسلم يؤتى بجهنم تقاد بسبعين ألف زمام^١ إلي آخره هل يمكن لابن مسعود أن يقول هذا بالرأي هذا إخبار

١ - صحيح مسلم - (١٨ / ١٩١) باب في شدة حر جهنم . قال حَدَّثَنَا عُمرُ بْنُ حَفْصٍ بْنِ غِيَاثٍ حَدَّثَنَا أَبِي عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ خَالِدٍ الْكَاهِلِيِّ عَنْ شَقِيقٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ -صلى الله عليه وسلم- « يُؤْتَى بِجَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لَهَا سَبْعُونَ أَلْفَ زِمَامٍ مَعَ كُلِّ زِمَامٍ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ يَجُرُّونَهَا » . و الحديث أسنوا رواه الترمذي في سننه في باب ما جاء في صفة النار .

عن أي شيء؟ عن يوم القيامة و ما يحدث فيها إذاً هذا القول لا يمكن محال أن يكون من بن مسعود إلا إذا ادعينا انه يوحى إليه وهذا باطل حينئذ نقول هذا منسوب في اللفظ إلى بن مسعود إلا انه مرفوع للنبي صلى الله عليه و سلم حكما فنشبهه معتقدا هذا متي ؟

إذا قاله الصحابي في مالا مجال فيه للرأي اشترط أهل العلم ألا يعرف هذا الصحابي بالأخذ عن الاسرائيليات لان الرواية عن بني إسرائيل فيها كلام لأهل العلم إن اخذ الصحابي وروى عن بني إسرائيل حدثوا عن بني إسرائيل و لا حرج لا تصدق و لا تكذب علي تفصيل في هذه المسألة حينئذ إذا لم يأخذ الصحابي عن بني إسرائيل حكمنا علي قوله فيما لا مجال للرأي فيه بأن حكم الرفع ثابت له و انه مرفوع للنبي صلى الله عليه و سلم حكما هذه المسألة الأولى .

ثانيا : - إذا اختلف الصحابة فيما بينهم كما سبق الإشارة إلي انه لا حجة لبعضهم علي بعض إذا وقع خلاف بين أبي بكر و عمر و بن عباس و بن عمر إلى آخره حينئذ ماذا نصنع نقول اختلفت الأقوال لكل واحد من هؤلاء دليل و حظ من الكتاب و السنة حينئذ نقول

ط (ياأيها الذين ءامنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم) □□□□□□ إن كنتم

تؤمنون □□□□ خير □ تأويلا)^١ فراجع إلي دلالة الكتاب والسنة و طرح النظر في

هذه الأقوال إلا من جهة الفهم فقط يعني إذا اختلفوا علي قولين لا يجوز إحداث قول ثالث البتة فهو إجماع علي أن المسألة فيها قولان وهذا إجماع آخر بطريقة أخرى وعليه جماهير الأصوليين أن الصحابة إذا اختلفوا علي قولين مثلا التحريم الكراهة لا يحل لأحد أن يأتي و يقول هذا مباح لماذا لأنه يكون خرقا للإجماع لأنك لو جوزت أن ثَمَّ َ قولاً ثالثاً في المسألة حينئذ ادعيت بان ذاك العصر قد خلى عن قول الحق في تلك المسألة و هذا باطل فلما يلزم هذه المسألة من

البطلان و نسبة عدم قول الحق في ذلك العصر وهو خير الناس قرني كما جاء في الحديث خير القرون قرني^١ حينئذ نقول هذا اللازم يدل علي بطلان المسالة من أصلها فنجعل خلاف الصحابة في المسالة علي قولين فلا يزداد قولاً ثالثاً البتة واضح هذا ١. إذاً إذا اختلف الصحابة فيما بينهم لم يكن قول بعضهم حجة علي بعض ولم يَجُزْ للمجتهد بعدهم أن يقلد واحدا منهم بل المتعين النظر في أقوالهم و اختيار منها بحسب الدليل و لا يجوز الخروج عنها قال بن تيمية رحمه الله تعالى مقررّاً لهذه المسالة و إن تنازعوا يعني الصحابة يتحدث عن الصحابة و إن تنازعوا رُد ما تنازعوا فيه إلي الله و الرسول ، إلي الله يعني إلي كتابه و إلي الرسول صلي الله عليه و سلم إن كان حياً فإليه و إلا فإلي سنته و إن تنازعوا رُد ما تنازعوا فيه إلي الله و الرسول ولم يكن قول بعضهم حجة مع مخالفة بعضهم له بالتفاهات العلماء فليس قول أبي بكر حجة علي عمر و ليس قول بن عباس حجة علي

قول أبي بكر إذا اختلفوا حينئذ لا بد للنظر في الكتاب و السنة إذاً هذه هي المسالة الثانية. المسالة الأولى:- إذا قال الصحابي قولاً لا مجال للرأي فيه قلنا هذا له نصيب من السنة النبوية المرفوعة لكنه مرفوع الحكم.

المسالة الثانية:- إذا اختلف الصحابة فيما بينهم لا مقلد واحدا منهم فلنرجع إلي الكتاب و السنة مباشرة و نفهم الكتاب و السنة بفهم الصحابة يعني لا تعارض بين الأمرين لا نقول هم رجال و نحن رجال و نترك أقوالهم و ننظر إلي الكتاب و السنة مباشرة لا تقول هذه الأدلة لا يمكن القول فيها إلا بأحد القولين الذين اختلفا فيهما الصحابة إما هذا و إما ذاك فتنظر تقوي أحد القولين بأدلة قد لا يقول بها هو بنفسه لكن تنقل عنه فالنظر في الكتاب و السنة في تقوية كما سبق

١ - عَنْ عَبْدِ اللَّهِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قَالَ « خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ يَجِيءُ أَقْوَامٌ تَسْبِقُ شَهَادَةَ أَحَدِهِمْ يَمِينُهُ ، وَيَمِينُهُ شَهَادَتُهُ » الحديث رواه البخاري في صحيحه (٩ / ٤٢٢) باب لا يشهد على شهادة زور، (١٢ / ٤٠٥) باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم و رواه مسلم أيضاً في باب فضائل الصحابة ثم الذين يلونهم.

الترجيح تقوية أحد الدليلين علي الآخر و أما ان تنظر و تقول انظر في الكتاب و السنة و دعك من قول أبي بكر و عمر لا هذا لم يقل به احد من أهل العلم البتة .

قول الصحابي المسألة الثالثة: - قول الصحابي إذا اشتهر و لم يخالفه أحد من الصحابة اشتهر قول الصحابي قال قولاً و اشتهر علمنا ذلك انه اشتهر انتشر يعني بين الصحابة و لم يخالفه احد هذا سبق بالأمس انه إجماع سكوتي إذاً حجة أو ليس بحجة ؟ حجة إذاً هذا ليس فيه خلاف بين أهل العلم إذا قال الصحابي قولاً و اشتهر و انتشر بين الصحابة و علمنا ذلك حينئذ نقول هذا إجماع و حجة لا يجوز مخالفته البتة قال بن تيمية رحمه اله تعالى و أما أقوال الصحابة فإن انتشرت و لم تنكر في زمانهم فهي حجة عند جماهير العلماء متى ؟ إذا قال الصحابي قولاً و انتشر ولم يَنْكَرْ و لم يعلم له مخالف حينئذ نقول صار حجة عند جماهير أهل العلم و ليس هذا من مبحثنا الذي يذكره الأصوليين في هذا المحل هذه ثلاثة أقوال خارجة عن المسألة التي نحلل النزاع فيها .

المسألة الرابعة:- قول الصحابي فيما عدا ذلك، ماعدا المسائل الثلاثة السابقة قول الصحابي فيما عدا ذلك وهو إذا لم يخالفه احد من الصحابة قال قولاً و لم يُلْعَلَمْ أن ثَمَّ مَخَالَفاً لم يشتهر بينهم القول ما اشتهر أو جُهِلَ هل اشتهر بينهم أو لا ،فرق بين هذه المسألة والسابقة.

السابقة قال قولاً و انتشر علمنا انه اشتهر فاقره الصحابة صار إجماعاً و حجة هنا قال قولاً
و لم يشتهر علمنا انه لم يشتهر أو جهلنا هل انتشر أو لا اشتهر أو لا، هذا الذي فيه خلاف
لأهل العلم بشرط أن يكون مٌخالفاً للقول الأول يعني لو نظر الأول بان يكون قول الصحابي
هنا فيما فيه مجال للرأي و الاجتهاد هذا مقطوع به معلوم من المسألة الأولى و أما ما ليس فيه
اجتهاد فهذا راجع لما سبق قول الصحابي فيما عدا ذلك و إذا لم يخالفه احد من الصحابة و لم

يشتهر بينهم أو جهل ذلك وكان للرأي فيه مجال فهذا فيه خلاف بين أهل العلم بين الأصوليين و الفقهاء و بن حزم له كلام في المسألة طويل فقول الأئمة الأربعة وجمهور العلماء انه حجة خلافا للمتكلمين مذهب أبي حنيفة و مالك و الشافعي و احمد و جمهور العلماء أن هذا القول الذي اشتهر و لم ينتشر الذي قاله الصحابي و لم يشتهر أو جهلنا ذلك أنه حجة يحتج به في إثبات الأحكام الشرعية لكن هنا يخالف ما سبق يعني مسألة فيها خلاف ليس كالذي علمنا انه اشتهر لأنه صار إجماعا سكوتيا و هو حجة فيحتج به في إثبات الأحكام الشرعية ، أما الثاني هذا الذي لم يشتهر فيه خلاف بين أهل العلم مذهب الأئمة الأربعة أنه حجة و نُسِبَ للشافعي قولان قول بالحجية و قول بعدم الحجية والذي نظمته ، و بن القيم رحمة الله اجتهد في تحرير أن النسبة هنا للشافعي بأنه ليس بحجة غلط عليه و ليست بثابتة حينئذٍ ليس له إلا قول واحد وهو انه حجة

و يَزَادُ عَلَيَّ مَا ذُكِرَ أَنْ يَكُونَ لِلرَّأْيِ فِيهِ مَجَالٌ أَلَا يُخَالِفُ نَصَايُ شَرَطَ فِي هَذَا الْقَوْلِ الَّذِي قَالَ الْأَئِمَّةُ الْأَرْبَعَةُ بِأَنَّهُ حُجَّةٌ أَنْ لَا يَكُونَ مُخَالِفًا لِلنَّصِ وَسَبَقَ أَنَّهُ يَكُونُ فِيهِ مَجَالٌ لِلرَّأْيِ .

ثالثا: - أن لا يكون مُعَارَضًا بِالْقِيَاسِ إِذَا يُعْتَبَرُ حُجَّةً بِشَرَطِ أَلَا يَكُونَ مُخَالِفًا نَصًا فَإِنْ خَالَفَ نَصًا حِينَئِذٍ صَارَ اجْتِهَادًا وَإِذَا صَارَ اجْتِهَادًا مُخَالِفًا لِلنَّصِ حِينَئِذٍ نَقُولُ هَذَا الْاجْتِهَادَ بَاطِلًا وَلَوْ كَانَ مِنَ الصَّحَابِيِّ لِأَنَّ النَّصَّ مُقَدِّمٌ عَلَى قَوْلِ الصَّحَابِيِّ مُطْلَقًا فَيَكُونُ اجْتِهَادًا إِمَّا لَعَلَّهُ أَنْ يَبْلُغَهُ النَّصُّ وَإِمَّا أَنَّهُ فَهَمُ شَيْءٍ آخَرَ وَإِمَّا قَدِّمَ عَلَيْهِ نَصَّ آخَرَ إِلَى آخَرِهِ يَعْنِي يُعْتَدَرُ لِلصَّحَابِيِّ وَ يَزَادُ عَلَيَّ مَا ذُكِرَ أَلَا يُخَالِفُ نَصًا وَ أَلَا يَكُونُ مُعَارَضًا لِلْقِيَاسِ وَمَا خَالَفَ الْقِيَاسَ فَالْأَكْثَرُ عَلَيَّ أَنَّهُ مَوْقُوفٌ عَلَيْهِ إِذْ لَا يُمْكِنُ أَنْ يُخَالَفَ الصَّحَابِيَّ الْقِيَاسَ بِرَأْيِهِ وَ عِنْدَ هَؤُلَاءِ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ مُقَدِّمٌ عَلَى الْقِيَاسِ لِأَنَّهُ نَصٌّ وَ النَّصُّ

مُقَدَّرٌ عَلَى الْقِيَاسِ يَعْنِي إِذَا دَلَّ الْقِيَاسُ عَلَى حُكْمٍ وَنُقِلَ عَنِ الصَّحَابِيِّ قَوْلَ مُخَالَفٍ
لِلْقِيَاسِ أَيْ النَّصِّينَ نُقِدَّ دَرَجَةً، هَلْ نُقِدَّ دَرَجَةً الْقِيَاسُ عَلَى قَوْلِ الصَّحَابِيِّ أَمْ نُقِدَّ دَرَجَةً
قَوْلِ الصَّحَابِيِّ عَلَى الْقِيَاسِ؟ فِيهِ خِلَافٌ قَدْ رَجَحْتُمْ أَنْتُمْ أَنَّهُ يُقَدَّمُ قَوْلُ الصَّحَابِيِّ أَوْ الْقِيَاسُ
الصَّحِيحُ أَنَّهُ يُقِدَّ دَرَجَةً الْقِيَاسُ لِأَنَّهُ دَلِيلٌ مُجْمَعٌ عَلَيْهِ كَمَا سَيَأْتِي فَبِالْإِجْمَاعِ إجماع
الصَّحَابَةِ السَّكُوتِيِّ أَنَّ الْقِيَاسَ حُجَّةٌ ثَابِتَةٌ بِنَفْسِهَا فَإِذَا ثَبَتَ الْقِيَاسُ بِوَجْهِ صَحِيحٍ حِينَئِذٍ لَا يُمْكِنُ
أَنْ يُخَالَفَهُ الصَّحَابِيُّ فَانْ نُقِلَ عَنْهُ قَوْلُ مُخَالَفٍ لِلْقِيَاسِ لَعَلَّهُ لَمْ يَقِفْ لَعَلَّهُ لَعَلَّهُ... إِلَى
أُخْرَى وَنَقُولُ هَذَا الْقِيَاسُ مُقَدَّرٌ عَلَى قَوْلِ الصَّحَابِيِّ وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهُ لَا يَكُونُ حُجَّةً
إِذَا خَالَفَ الْقِيَاسُ لِأَنَّهُ دَلِيلٌ شَرْعِي وَقَوْلُ الصَّحَابِيِّ لَا يَكُونُ حُجَّةً إِلَّا عِنْدَ عَدَمِ الْمَعَارِضَةِ وَهَذَا
الْأَمْرُ كَذَلِكَ يَعْنِي قَوْلُ الصَّحَابِيِّ بِالشَّرْطِ الْمُنْتَقِذِ مَقَامَةً يَكُونُ حُجَّةً إِذَا لَمْ يُعَارَضْ فَانْ
عَارِضٌ بِنَصٍّ أَوْ ظَاهِرٍ أَوْ مَفْهُومٍ أَوْ دَلِيلٍ مُخَالَفَةٍ أَوْ قِيَاسٍ أَوْ إجماعٍ إِنْ تَصَوَّرَ هَذَا حِينَئِذٍ نَقُولُ هَذَا
مُقَدَّرٌ عَلَى قَوْلِ الصَّحَابِيِّ.

لَا هَذِهِ كُلُّهَا مُتَّفَقٌ عَلَى أَنَّهَا أَدْلَى شَرْعِيَّةً مُجْمَعَةً عَلَيْهَا وَأَمَّا حُجَّةُ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ فَهَذَا
أَمْرٌ مُخْتَلَفٌ فِيهِ هَذَا مَا يُقَرَّرُ فِي أَصُولِ الْفَقْهِ عِنْدَ تَقْرِيرِ الْقَوَاعِدِ وَأَمَّا عِنْدَ النُّزُولِ
لِلْمِيدَانِ فِي الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ فَتَسْتَرِي الْعَجَبُ الْعَجَابُ هُنَاكَ بِمَعْنَى أَنَّكَ قَدْ لَا تَجِدُ هَذَا الْكَلَامَ
مَوْجُودًا عِنْدَ الْفُقَهَاءِ تَطْبِيقًا لِمَاذَا؟ لِأَنَّ تَحْرِيرَ قَوْلِ الصَّحَابِيِّ ثَبَتَ عَنْهُ أَوَّلًا هَذِهِ مَسْأَلَةٌ تَحْتَاجُ إِلَى
بَحْثٍ فَكَمْ مِنْ مُدَّعِي إجماعٍ وَ يَقُولُ هَذَا قَالَ بِهِ عُمَرُ وَ لَمْ يَعْلَمْ لَهُ مُخَالَفٌ فَصَارَ إجماعًا وَ تَجِدُ
نَقْلًا أُخْرَى عَنْ بَنِي عَبَّاسٍ أَوْ غَيْرِهِ وَ نَحْوُ ذَلِكَ عَلَى كُلِّ هَذَا مَا يَقَرَّرُ فِي مَبْحَثِ الْأَصُولِ وَعِنْدَ
الْبَحْثِ فِي الْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ يَنْبَغِي التَّائِي .

ثُمَّ الصَّحَابِيُّ حَبَابِي قَوْلُهُ عَنِ مَذْهَبِهِ عَنِ
الْجَدِيدِ فَهَوَ لَا يُجْتَنَبُ بِهِ

ثم الصحابي سكون الياء للوزن ثم الصحابي هذا الأصل قوله عن مذهبه أي قول المجتهد الواحد الصحابي إذا كان عالما هو قوله عن مذهب نفسه فليس بحجة علي غيره

قول الصحابي عن مذهبه علي الجديد فهو لا يحتج به، يعني عبر عن رأي نفسه فحسب و لم يعبّر عن الشرع فاذا عبر عن رأي نفسه حينئذ لا يتعدى نفسه لا يكون حجة ملزمة علي غيره قوله عن مذهبه علي الجديد يعني علي القول الجديد و المذهب الجديد للشافعي من قولي الشافعي و هو مذهبه في مصر فهو أي قول الصحابي لا يحتج به إذ لا دليل علي كونه حجة ليس ثمّ دليل علي كونه حجة فوجب تركه إذ إثبات الحكم بلا دليل فلا يجوز حينئذ إذا كان قول الصحابي كقول غيره من أهل العلم وقول غيره لا يحتج به، هل يحتج بكلام بن تيمية و الشافعي و غيره في إثبات الأحكام الشرعية الجواب: لا ، لان هؤلاء ليسوا بأدلة شرعية و علمنا أن الحق محصور في الكتاب و السنة وما دل عليه الكتاب و السنة حينئذ لا تثبت الأحكام إلا من جهة شرعية صحيحة وقول الصحابي لم يرد دليل في كونه حجة يحتج به حينئذ يبقى علي الأصل وهو أن مذهبه يعبّر عن نفسه فقط فلا يتعدى إلى غيره فيكون حجة ملزمة لأنك إذا قلت حجة ملزمة بمعنى أن تارك هذا القول يأثم كمن علم بالنص و تركه عمداً نقول هذا يأثم لماذا ؟ لأنه اعرض عن الحق وكذلك قول الصحابي.

وفي القَدِيمِ حُجَّةٌ لِمَا وَرَدَ فِي حَقِّهِمْ وَضَعُوهُ
فَلْيُرَدِّ

وفي القَدِيمِ يعني في القول القديم للشافعي وهو مذهبه في العراق حجة يعني فهو حجة يحتج به فهو حجة شرعية و هو قول الأئمة الأربعة و نُسِبَ إلي جمهور أهل الحديث وهو المشهور عن الإمام أحمد رحمه الله تعالى.

أنه حجة لما ورد في حقهم لما ورد في حقهم يعني في الثناء علي الصحابة و للأسف الشديد ما

أكثر الآيات التي و ردت في مدح الصحابة ولم يقفوا إلا مع حديث أصحابي كالنجوم وهذا حديث باطل لا يثبت و ضعّفْوه فُوه فلْيُرَدِّدْ لو قال ووضعه فليرد لكان أولى لأن الحديث لا أصل له وضعفه فليرد إذا هذه الحجة التي اعتمدت علي هذا القول كأنه لما ضعّفَ الحديث حينئذٍ فيه إشارة إلى تضعيف القول لان القول مبني علي هذا الحديث و إذا كان مبني علي حديث باطل أو ضعيف حينئذٍ لا يُوْعَى وَلَعلِّي علي هذا القول و حجة من قال بان قول الصحابي حجة قالوا ما ورد من القران و السنة من تركية الصحابة و تعديلهم و بيان جهادهم و مكانتهم كقوله تعالى

چ (والسابقون ب ب ب ب والذين اتبعوهم بإحسان رضي پ پ پ پ پ ت ت ت ت ط ط ط ط العظیم) ۲

وقوله صلى الله عليه و سلم « لَا تَسْبُوا أَصْحَابِي ، فَلَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا بَلَغَ مُدًّا أَحَدِهِمْ وَلَا نَصِيفَهُ »^٣ إلى آخر ما ورد في تعديل الصحابة و تزكيتهم ولا شك أن عدالة الصحابة ثابتة و أما من طعن فيها فلا يُعَدُّ به.

إِذَا هَذَانِ قَوْلَانِ مُتَقَابِلَانِ وَ ذَكَرْنَا أَنْ قَوْلَ الْجُمْهُورِ هُوَ مَا سَبَقَ وَ اللَّهُ أَعْلَمُ.

١ - حديث ((أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم)). وفي لفظ: ((إنما أصحابي مثل النجوم فأيهما أخذتم بقوله اهتديتم)). قال ابن حزم : خير مكذوب موضوع باطل لم يصح قط. "الإحكام في أصول الأحكام" (٥/٦٤) و (٦/٨٢) . وقال الألباني : موضوع. "الضعيفة" (٦٦) ، في سلسلة الأحاديث الضعيفة (١ / ١٤٤) : موضوع ، وانظر "جامع بيان العلم وفضله" لابن عبد (٢/٩١) . قال الألباني

٢ - التوبة (١٠٠)

^٣- صحيح البخارى - (١٢ / ٤٣٣) ، صحيح مسلم - (١٦ / ٣٤٧) باب تحريم سب الصحابة .
معانى بعض الكلمات : (ولا نصيفه) قال أهل اللغة النصيف النصف وفيه أربع لغات نصف ونصف ونصيف حكاهن القاضي عياض
فى المشارق عن الخطابى]

بَابُ الْأَخْبَارِ

وَالْخَبْرُ اللَّفْظُ الْمُفِيدُ الْمُحْتَمَلُ

صِدْقًا وَكَذِبًا مِنْهُ نَوْعٌ قَدْ نُقِلَ

تَوَاتُرًا لِلْعِلْمِ قَدْ أَفَادَا

وَمَا عَدَا هَذَا اعْتَبِرْ أَحَادًا

فَأَوَّلُ النَّوْعَيْنِ مَا رَوَاهُ

جَمْعٌ لَنَا لِمِثْلِهِ ^(١) عَزَاهُ

وَهَكَذَا إِلَى الَّذِي عَنْهُ الْخَبْرُ

لَا بِاجْتِهَادٍ بَلْ سَمَاعٍ أَوْ نَظَرٍ

وَكُلُّ جَمْعٍ شَرْطُهُ أَنْ يَسْمَعُوا

وَالْكَذِبُ مِنْهُمْ بِالتَّوَاتُطِ يُنْمَعُ

قال رحمه الله تعالى باب الأخبار يعني ما يتعلق بالسنة النبوية من حيث الثبوت و من حيث التقسيم العام إلى متواتر و آحاد وما يتعلق بالرجال و السند ونحو ذلك و أقسام الحديث الصحيح و الضعيف كل هذه يتكلم عنها الأصوليون و اصل مبحثُها تُمَحِّثُ في علوم الحديث و هذا مَقْطَعٌ من علم الحديث الرجوع إلى أهله أولى يعني لا يؤخذ من كلام الأصوليين إلا

(١) وفي نسخة عَنْ مِثْلِهِ .

ما وافق الحق وهذا قديم عندهم لعدم اشتغالهم بالسنة النبوية من جهة الرواية و لا الدراية و الكلام هنا كالكلام فيما سبق في أقسام الكلام لان هذا علم مستقل حينئذ لا يتقن في هذا المحل و يرجع إلي ما ذُكِرَ .

باب الأخبار جمع خبر كسبب و أسباب أخبار، أفعال، وعرفه الناظم رحمه الله تعالى بقوله و الخبر اللفظ المفيد المحتمل صدقا و كذبا الخبر يُقابل الإنشاء وقد سبق أن الكلام هنا اقل ما منه الكلام ركبوا اسمان أو اسم وفعل كاركبوا أراد بذلك أن يبين أن الكلام هو ما يتعلق من اسمين أو اسم و فعل وسبق أن اللفظ و الإفادة هما شرطان في تحقق الكلام كأنه قال هنا و الخبر الكلام المحتمل وما هو الكلام هو اللفظ المفيد كلامنا لفظ مفيد كاستقم كأنه قال و الخبر هو الكلام أو هو المركب الكلامي المَحْتَمِل صدقا و كذبا قوله اللفظ المفيد يعنى الذي أفاد فائدة تامة و الفائدة لها اطلاقات عند النحاة فائدة تركيبية، فائدة ناقصة، فائدة تامة.

فائدة تامة:- هي التي تشترط في حد الكلام بحيث لا ينتظر السامع أو لا يبقى السامع منتظرا لشيء آخر انتظار تاما لكن هذا التركيب اللفظ المفيد نوعان الكلام نوعان قد ذكرنا الكلام للسيوطي هناك أن الكلام منحصر عند البيانين كافة و عند حذاق النحاة إلي نوعين لا ثالث لهما محتمل للصدق و الكذب الخبر و غيره الإنشاء و لا ثالث قر حينئذ اجمع البيانين وهو المُرَجَّحُ عند حذاق النحاة أن الكلام منحصر في نوعين إما خبر و إما إنشاء و الخبر هو الذي أراد أن يعرفه هنا يقابله الإنشاء و قسم الكلام للأخبار و الأمر و النهي و الإستخبار كما سبق

لذلك قال المحتمل هذا اخرج به الإنشاء لان الإنشاء لا يحتمل صدقا و كذبا و إنما هو خاص بما سيأتي وقوعه في المستقبل و لذلك يضبطه بعضهم من باب التقريب يُقال خبر لما مضى و الإنشاء لما ياتى يقع، قم ، لا تقم ياليت عندي، لعلي أزورك، كل هذا في المستقبل لم يقع و

أما الخبر فالأصل فيه بأنه شيء وقع و مضى هذا الأصل فيه اللفظ المفيد المحتمل فهو محتمل لهما للصدق و الكذب لا أنهما يَدْخُلُ لانه جميعا محتمل صدقا و كذبا يعنى في وقت واحد أو أنه يحتمل و المرجح واحد منهما ؟ واحد منهما إذا يحتمل قام زيد هذا في نفسه يحتمل الصدق و الكذب

لكن إما أن يكون صادقا في النتيجة و إما أن يكون كاذبا هذا أو ذاك لا معنى بأنه صادق كاذب في نفس الوقت صدقت كذبت قام زيد صدقت كذبت ما يقال له صدقت كذبت إما صدقت فينتفي عنه الكذب و إما كذبت فينتفي عنه الصدق إما هذا أو ذاك فلاحتمال حينئذ يكون ابتداء أو احتمال من حيث هو ثم النتيجة لابد من تقرير أحد النوعين أو الاحتمالين المحتمل قلنا خرج مالا يحتمل وهو الإنشاء صدقا و كذبا المراد به مطابقة الواقع و الكذب مخالفة الواقع هذا المراد

مطابقة الواقع تسمى صدقا و المراد بالواقع الشيء الذي يكون خارجا عن خارج الذهن لان مدلول قام زيد وجوده ذهني هل بالفعل قام زيد أو لا أن وقع بالفعل الوجود أدركته أنت أو بلغك حينئذ نقول هذا وقع في الخارج إن وقع بالفعل حينئذ سمي صدقا إن لم يقع وقد قلت قام زيد حينئذ يسمى كذبا ،وكذبا ،وكذب فيه ثلاث لغات صدقا و كذبا قلنا لابد أن يَدْخُلَ بذاته فخرج به ما احتمال له لذاته بل لازمه كالأمر و النهي الأمر و النهي افترض بعضهم على انه له مَدْخُلٌ في الخبرية إذا قلت اسقني ماء هذا يحتمل الكذب و الصدق لكن بلازمه لماذا لأنك إذا قلت اسقني ماء كأنك قلت طلبت منك الماء فهو خبر في قوة الخبر حينئذ يلزم أو يحتمل الصدق و الكذب

لا لذات اسقني ماء و إنما لما يلزمه من الدلالة علي الخبرية علي كل الأمر و النهي قد يقتضي أو يستلزم الصدق و الكذب لكن لا لذاته لا لنفس اللفظ و إنما لشيء آخر حينئذ لا تقم تقول

هذا لا يحتمل لذات اللفظ لا يحتمل الصدق و الكذب لكن ما معنى لا تقم أطلب منك عدم القيام

وهذا يحتمل الصدق و الكذب إذا لزامه لا لذاته علي كل المحتمل يعني الذي احتمل صدقا و كذبا لذاته دخل ما قُطِعَ به لكذبه وما قطع بصدقه و الأخبار المعلوم صدقها بضرورة العقل الواحد نصف الاثنين، و المعلوم كذبها بضرورة العقل الواحد نصف الأربعة لان ما سبق قد قرناه فيما سبق أن الكذب و الصدق أو التصديق و التكذيب المراد به أن يَنْظَر به إلي ذات اللفظ دون القائل لذاته يعني لذات القول أو اللفظ المفيد لا باعتبار قائله لأنك لو نظرت باعتبار قائله حينئذٍ من الأقوال أو من الخبر مالا يحتمل إلا الصدق كخبر الله المنسوب إلي الله عز وجل

وخبر النبي صلي الله عليه و سلم ومنهم مالا يحتمل إلا الكذب رجل ما تعرفه إلا كذاب صباح مساء إذا تكلم مباشرة تقول هذا كذب ما في باس لان عندك قرينه حينئذٍ تكذبه علي هذا مسيلمة الكذاب قال أني رسول الله مقطوع بكذبه رجل قال الواحد نصف العشرة تقبلون صدق أو كذب ؟

مقطوع بكذبه لأنه مخالف لضرورة العقل الواحد نصف الاثنين هه يحتمل الكذب ؟ ما يحتمل الكذب إذا لذات اللفظ دون اعتبار دلالة العقل عليه يحتمل الواحد نصف الاثنين يحتمل من حيث اللفظ من حيث هو لكن بدلالة العقل و النظر إلي ما دل عليه العقل نقول هذا لا يحتمل. بدلالة العقل نقول لا يحتمل إذاً لذاته لا بد من هذا القيد لإدخال ما قطع بكذبه وما قطع بصدقه

و الخبر اللفظ المفيد المحتمل صدقا و كذبا منه نوع قد نقل تواترا هذا الذي يريده أن يُقَسَم لك الخبر إلي قسمين متواتر و آحاد منه أي من الخبر وهو اللفظ المفيد المحتمل صدقا و كذبا

مِنْ هُـ نَوْعٌ قَدْ نُقِلَ تَوَاتُرًا ، نوع يعنى بعضه اسم قد نقل اليها تواترا هذا حادث و التواتر في اللغة هو التابع التابع (ثم پ پ ي ث ث ذ ذ ث ث ذ ذ ط ط د فبعداً لقوم لا ق) ' يعنى متتابعين هذا ما يعنون له بالتواتر وهو التابع تعاقب أشياء

واحدًا بعد واحدًا بينهما مهلة تواترا و المتواتر سيحده الناظم و قدم حكمه علي حده يعني له حقيقة وهو ما أشار إليه بقوله ما رواه جمع لنا إلي آخره ثم بين حكمه قدم الحكم علي الحقيقة ما حكمه ؟ للعلم قد أفاد يعني قد أفاد العلم قلنا اللام هذه ما نوعها؟ زائدة للتقوية لان أفاد يتعدى بنفسه للعلم هذا مفعول به مقدم (تَبَيَّنَ نَتِجَةُ كُنْتُمْ لِلزُّيَا)^٢

تذكرون الكلام هذا (**تدكنتم للرؤيا**) تعبرون الرؤيا قلنا إذا تقدم المفعول علي أو المعمول علي العامل حينئذٍ أستساغ أن يأتي المتكلم بحرف للتقوية يسمى حرف تقوية يقوي العامل من أجل الوصول إلي المعمول لان القاعدة أن العامل يكون متقدماً و المعمول متأخر هذا الأصل لأنه يقوى بعده يقوى عليه فينصبه أو يرفعه إذا تقدم المعمول علي العامل صار ضعيف العامل لا بد من واسطة حينئذٍ إذا قيل زيداً ضربته تقل لي زيد ضربته هنا قد أفاد العلم هذا الأصل يتعدي بنفسه لما **قُدِمَ** العلم على أفاد ضعف العامل فاحتاج إلي مقوي و لذلك هذه اللام للتقوية تقوية العامل من اجل العمل.

تَوَاتُرًا لِّلْعِلْمِ قَدْ أَفَادَا الْأَلْفَ هَذِهِ لِلْإِطْلَاقِ قَدْ هَذِهِ لِلتَّحْقِيقِ إِذَا تَوَاتَرَا أَفَادَ الْعِلْمَ بِمَعْنَى أَنَّهُ يُوجِبُ الْعِلْمَ وَ الْمُرَادُ بِالْعِلْمِ هُنَا الْعِلْمُ الْيَقِينِيُّ بِالْمُخْبَرِ عَنْهُ عِلْمُ الْيَقِينِيِّ سَبَقَ أَنَّ الْعِلْمَ يَنْقَسِمُ إِلَى قَسَمَيْنِ عِلْمٍ نَظَرِيٍّ وَ عِلْمٍ ضَرْوَرِيٍّ وَ هُنَا الْمُرَادُ بِهِ الْعِلْمُ الْيَقِينِيُّ فَالْمُتَوَاتَرُ حِينَئِذٍ مَا يُوجِبُ بِنَفْسِهِ الْعِلْمَ بِدُونِ وَاسِطَةٍ لَا نَحْتَاجُ إِلَى قَرَائِنٍ وَ إِنَّمَا بِذَاتِهِ بِنَفْسِهِ مِنْذُ أَنْ يُعْلَمَ الْخَبَرُ الْمُتَوَاتَرُ أَفَادَ الْعِلْمَ الْيَقِينِيَّ الَّذِي لَا يَحْتَمِلُ الشَّكَّ الْبَتَّةَ وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى نَظَرٍ وَ اسْتِدْلَالٍ مُبَاشَرَةٍ مِنْذُ أَنْ

١ - المؤمنون (٤٤)

٢ - يوسف (٤٣)

تسمع الخبر تقول هذا حق و تقبله دون نظر إذاً المتواتر ما يوجب بنفسه العلم بالخبر المتواتر يفيد العلم اليقيني باتفاق العقلاء إذ حصول العلم بالخبر المتواتر أمر يُلْضطر إليه الإنسان و لا حيله له في دفعه والواقع يشهد لهذا ثم اختلف هؤلاء في العلم الحاصل بالتواتر هل هو ضروري أو نظري و عرفنا الفرق فيما بينهما سابقا و الصحيح أنه ضروري و ليس بنظري.

وَمَا عَدَا هَذَا يَعْنِي المتواتر يعنى ما عداه يعنى غيره المقابل له .

أَعْتَبَتْ بَرَرُ أَحَادَ يَعْنِي اعتبره أحادا جمع أحدٍ وهمزتها أصلها واو و الواحد هو الفرد

حينئذٍ الأحاد هو ما لم يبلغ المتواتر ما لم يبلغ المتواتر يعنى ما لم يصل إلي درجة المتواتر فهما

متقابلان إما متواتر أو أحاد ما هو المتواتر سيأتي تعريفه ما هو الأحاد مقابل له وهو ما لم يبلغ

درجة التواتر فدخل في قوله الأحاد المشهور والعزیز و الغريب معنون له عند أهل الحديث

فَأُولَ النِّوَوَعَيْنِ مَا رَوَاهُ جَمْعٌ لَنَا عَنْ مِثْلِهِ عَزَاهُ

وَهَكَذَا إِيْلَى الَّذِي عَنْهُ الْخَبَرُ لَا بَاجْتِهَادٍ بَلْ

سَمَاعٍ أَوْ نَظَرٍ

وَكُلُّ جَمْعٍ عِشْرَ طُهُ أَنْ يَسْمَعُوا وَالْكَذِبُ مِنْهُمْ

بِالتَّوَاتُرِ يُمْنَعُ

هذه شروط لابد من تحققها في الحكم علي الخبر بأنه متواتر و التقسيم هذا الحديث

والخبر إلي متواتر و أحاد هذا التقسيم موجود قديم عند أهل الحديث لكن ليس بهذه الشروط و

إنما مرادهم إذا كثرت أو تعددت روايات الحديث حكموا عليه بأنه متواتر و أما التقييدات التي

يذكرها الأصوليون فأكثرها لا اصل لها فَأُولَ النِّوَوَعَيْنِ النوعين الفاء هذه فصيحة

و المُرَاد به المتواتر

مَا رَوَاهُ جَمْعٌ لَنَا مَا رَوَاهُ مَا خَبَرُ أَوْ كَلَامٌ لَفْظٌ مُفِيدٌ رَوَاهُ جَمْعٌ، جَمْعٌ هَذَا فاعل، رَوَاهُ،

كثير فالتنوين هنا للتكثير و لم يقيده الناظم هنا لم يقيد جمع متى أُطلق عليه جمع حينئذٍ لابد من تقييده بما عدا الآحاد يعنى ليس بالغريب ولا العزيز ولا المشهور ومعروف أن المشهور ثلاثة و ما عدا ذلك أربعة ولذلك اختار بعضهم بأن اقل ما يصدق عليه أنه متواتر هو أربعة عدد أربعة و هذا الذي اختاره الشيخ الأمين في نثر الورود أو في المذكرة أو فيهما معا لا يَشترط في التواتر عدد معين فأصول العلم بالخبر المتواتر في عدد محصور بل متى حصل العلم بخبر المخبرين المجرد عن القرائن علمنا أن الخبر بلغ التواتر و إذا لم يحصل العلم انتفى التواتر وهذا مذهب الجمهور أنه لا يحدّد بعدد معين متى ما حصل العلم اليقيني عند عدد ليس بمشهور ولا عزيز ولا آحاد قلنا هذا أفاد العلم حينئذٍ هو متواتر قد يحصل عند الأربعة و لا يحصل عند العشرة فليس كل من قيد كالسيوطي قيد بعشرة بعضهم قيد بعشرة كلما وجد عدد عشرة عن عشرة إلي آخره حصل العلم اليقيني و ليس الأمر كذلك قد يحصل عند السبعة و الأربعة و لا يحصل عند العشرين حينئذٍ نقول أن الصواب أن مَتَعَلَقَه هو إفادة العلم اليقيني حصل حينئذٍ حكمنا عليه بأنه متواتر و إن لم يحصل حينئذٍ نقول ليس بمتواتر

وما رواه عدد جم يجب إحالة اجتماعهم علي الكذب

المتواتر قوم حددوا بعشرة وهو لدي أجود

هكذا قيده السيوطي وهو لدي أجود بان يُقَيِّدُ يَدُّ بعشرة.

و القول باثنى عشرة أو عشرين يحكأو بأربعين أو سبعين لكن الصواب هو ما ذكرناه سابقا

جَمْعٌ لَنَا عَنْ مَثَلِهِ عَزَاهُ أَي عَزَاهُ ذَلِكَ الْجَمْعُ عَنْ جَمْعٍ مِثْلِهِ يَعْنِي نَسْبَهُ إِلَى

جمع مثله كأنه يقول يشترط أن يكون هذا الجمع في جميع السند من أوله إلي آخره حتى الصحابة

هذا من المأخذ علي هذا الشرط يعنى حتى الصحاب لو رواة عشرة عن عشرة عن التابعين عشرة

ثم عن واحد أو اثنين من الصحابة لا يُعْتَبَرُ متواتر لان هذا الشرط كما انه يشمل و كل الشروط التي يذكرونها ما دام يشمل ما بعد الصحابي وطبقة الصحابة داخلون في تلك الشروط هذا من المآخذ علي هذه الشروط .

عَنْ مِثْلِهِ عَزَاهُ عَنْ مِثْلِهِ عَنْ مِثْلِهِ عَزَاهُ ذَلِكَ الْجَمْعُ عَنْ جَمْعٍ مِثْلِهِ وَهَكَذَا أَيُّ كُلِّ جَمْعٍ يَعُزُّوهُ إِلَى مِثْلِهِ إِيْلَى الَّذِي عَنْهُ هُ الْخَبَرُ إِلَى مُنْتَهَى الْخَبَرِ سَوَاءٌ أَنْتَهَى إِلَى تَابِعِيٍّ أَوْ أَنْتَهَى إِلَى صَحَابِيٍّ لَانَ الْحُكْمُ عَامٌ سَوَاءٌ إِنْ كَانَ فِي حَدِيثٍ أَوْ فِي غَيْرِهِ وَهَكَذَا أَيُّ رَوَاهُ مِثْلُ ذَلِكَ الْجَمْعُ هَكَذَا أَيُّ كِرَوَايَةِ هَذَا الْجَمْعِ فِيمَا أَتَاهَا عَنْ مِثْلِهِ فِيمَا ذَكَرَ إِلَى الَّذِي عَنْهُ الْخَبَرُ إِلَى الَّذِي الْخَبَرُ عَنْهُ وَهُوَ أَمَّا الصَّحَابِيُّ أَوْ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ مَا عَدَا ذَلِكَ لَانَ مَا لَا يَكُونُ كَذَلِكَ فَأَنَّهُ يَحْتَمِلُ عِدَّةَ أَحْتِمَالَاتٍ .

وَهَكَذَا إِيْلَى الَّذِي عَنْهُ هُ الْخَبَرُ لَا بِاجْتِهَادٍ بَلْ سَمَاعٍ أَوْ نَظَرٍ

أَنْ يَكُونَ مُنْتَهَى الْخَبَرِ مَا هُوَ ؟ الْحَسُّ لَا بِاجْتِهَادٍ لَا الْاجْتِهَادُ يَعْنِي لَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ نَهَايَةُ الْخَبَرِ سَمِعْتَ رَأَيْتَ وَأَمَّا الْأُمُورُ لَا بِاجْتِهَادٍ الْعَقْلِيَّةُ وَالْاجْتِهَادِيَّةُ فَهَذِهِ لَا مَجَالَ لَهَا فِي الْمُتَوَاتِرِ فَخُصِّصَ الْمُتَوَاتِرُ بِالْمَحْسُوسَاتِ لَا بِالْجَهْدِ يَعْنِي أَنْ يَكُونَ مُنْتَهَى الْخَبَرِ أُمُورًا حَسِيَّةً سَمَاعٍ أَوْ نَظَرَ رَأَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ وَأَمَّا الْاجْتِهَادُ فَلَا كَأَخْبَارِ الْفَلَّاسِفَةِ بِقَدَمِ الْعَالَمِ أَجْمَعَ الْفَلَّاسِفَةُ عَلَيَّ قَدَمِ الْعَالَمِ وَهَذَا خَبَرٌ مُتَوَاتِرٌ عَنْهُمْ حِينَئِذٍ مُنْتَهَى الْخَبَرِ أَمْرٌ عَقْلِيٌّ وَ لَيْسَ بِأَمْرٍ مُحْسُوسٍ وَمَعَ ذَلِكَ هُوَ مِنْ أَبْطَلِ الْبَاطِلِ أَوْ مُتَوَاتِرٌ وَ عَنْهُمْ أَفَادَ الْعِلْمُ الْيَقِينِيَّ لَكِنَّهُ عِلْمٌ فَاسِدٌ حِينَئِذٍ نَقُولُ وَجُودَ هَذِهِ الشَّرْطِ فِي مُنْتَهَى الْخَبَرِ الَّذِي لَا يَكُونُ حَسِيًّا مُدْرِكًا بِالْحَسِّ حِينَئِذٍ يُعْتَبَرُ نَاقِضًا فِي صَدَقِ حَدِّ التَّوَاتُرِ عَلَيْهِذَا الْخَبَرُ لَا بِالْجَهْدِ لِحَوَازِ الْغُلْطِ فِيهِ كَأَخْبَارِ الْفَلَّاسِفَةِ بِقَدَمِ الْعَالَمِ بَلْ سَمَاعٍ بَلْ لَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ سَمَاعٌ مَا يَسْمَعُ أَوْ نَظَرَ مِمَّا يُنْظَرُ يَعْنِي يُشَاهَدُ حِينَئِذٍ لَا بَدَأَ أَنْ يَكُونَ

منتهاه الحس وأما الاجتهاد فهذا يجوز فيه الغلط السهو الغفلة إلى آخره.

وَكُلُّ لَجَمْعٍ عَشْرُ طُهُ أَنْ يَسْمَعُوا يَعْنِي لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ السَّلْسَلَةُ سَلْسَلَةُ السَّنَدِ
أَوِ الْأَسَانِيدِ لَا بَدَّ أَنْ تَكُونَ الرِّابِطَةُ بَيْنَهَا حَدَّثَنَا سَمِعْتُ وَأَمَّا مَا عَدَّاهَا إِذَا لَمْ يَحْمَلْ عَلَيَّ السَّمَاعِ
حِينَئِذٍ لَا يَقْبَلُ فَالْمُدْلَسُ لَا وَجُودَ لَهُ هُنَا الْبَتَّةُ وَكُلُّ جَمْعٍ مِنَ الْجَمْعِ الْمُتَوَاتِرِ شَرْطُهُ أَنْ يَسْمَعُوا أَوْ
يُرَوِّا كَمَا سَبَقَ.

وَالْكَذِبُ بِمَنْ هُمْ بِالتَّوَاتُرِ وَطَرِيقِي يُؤْمِنُ نَعُ وَ الْكَذِبُ مِنْهُمْ يَعْنِي مِنَ الْجَمْعِ يَمْنَعُ
بِالتَّوَاتُرِ، التَّوَاتُرُ الْمُرَادُ بِهِ التَّوَافُقُ أَنْ تَحِيلَ الْعَادَةُ أَنْ يَتَوَاطَّؤُا وَ يَتَوَافَقُوا عَلَيَّ الْكَذِبِ
يَعْنِي يَأْتِي خَبَرٌ مِنْ هُنَا مِنْ هُنَا مِنْ بَلَدٍ مِنْ بَلَدٍ إِلَى آخِرِهِ وَهَؤُلَاءِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَجْتَمِعُوا هَذَا قَبْلَ
الْإِنْتَرْنَتِ وَ أَمَّا الْآنَ يُمْكِنُ أَنْ يَجْتَمِعُوا أَلَيْسَ كَذَلِكَ فَإِذَا جَاءَ الْخَبَرُ مِنْ عِدَّةِ جِهَاتٍ وَ لَمْ يَكُنْ
ثَمَّ تَرَابُطٌ وَ تَوَافُقٌ بَيْنَهُمْ حِينَئِذٍ قَلِيلُ الْعَادَةِ تَمْنَعُ أَنْ يَتَوَاطَّؤُا عَلَيَّ الْخَبَرِ وَ لَذَلِكَ قَلِيلٌ لَوْ جَاءَ
جَمَاعَةُ الْمَسْجِدِ وَ قَالُوا سَقَطَ الْخَطِيبُ الْيَوْمَ مِنْ عَلَى الْمَنِيرِ هَلْ يَعْتَبَرُ مُتَوَاتِرًا ؟ لَا يَعْتَبَرُ مُتَوَاتِرًا لِمَاذَا
يُمْكِنُ أَنْ يَتَوَاطَّؤُوا وَلَا يَقْبَلُ خَبَرَهُمْ عَلَيَّ أَنَّهُ مُتَوَاتِرٌ وَ الْكَذِبُ مِنْهُمْ يَعْنِي مِنَ الْجَمْعِ الْمُتَوَاتِرِ يَمْنَعُ
أَيَّ يَمْتَنَعُ عَادَةً أَوْ عَقْلًا مِنْ مَلَا حِظَةِ الْعَادَةِ تَوَافَقَهُمْ عَلَيَّ الْكَذِبِ إِذَا مَا رَوَاهُ جَمْعٌ أَوْ عَدَدٌ يَكُونُ
مُنْتَهَاهُ إِلَى الْحَسَنِ مِنْ سَمْعٍ أَوْ بَصَرٍ وَكُلُّ جَمْعٍ يَرَوِي ذَلِكَ الْخَبَرَ عَنْ جَمْعٍ قَبْلَهُ وَ تَكُونُ السَّلْسَلَةُ بَيْنَهُمْ
بِالسَّمَاعِ حِينَئِذٍ يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ مُتَوَاتِرٌ، الْمُتَوَاتِرُ قِسْمَانِ عِنْدَ أَرْبَابِهِ مُتَوَاتِرٌ لَفْظِي وَ مُتَوَاتِرٌ مَعْنَوِي
لِأَنَّ بَعْضَهُمْ أَنْكَرَ التَّوَاتُرِ .

و بعضهم عزته و هو وهم	و بعضهم قد ادعى فيه العدم
و فيه لي مؤلف نظير	بل الصواب أنه كثير
ومنهم العشرة ثم انتسب	خمس و سبعون روي من كذبه
والحوض و المسح علي الخفين	لها أحاديث الرفع لليدين

حينئذٍ فابن الصلاح ادعى أو خالف في وجود التواتر ومراده المتواتر اللفظي مراد بن الصلاح في إنكار وجود المتواتر، المتواتر اللفظي لأنه لم يذكر إلا حديث من كذب علي متعمداً^١ ما عداه لا وجود له حينئذٍ لو قيل بأنه قليل أو أنكره منكر فلا بأس لا إشكال فيه أقسام المتواتر نوعان المتواتر اللفظي: - و هو ما اتفق فيه الرواة علي اللفظ و المعنى كالقرآن القران لا شك في انه خارج عن مبحث السنة وحديث من كذب علي متعمداً إلى أخره متواتر معنوي هو ما اتفق رواه علي معناه دون لفظه كاحاديث الشفاعة^٢ ثابتة مقطوع بها وكذلك الحول و فضائل أبي بكر^٣ و غير ذلك .

ثَانِيهِمَا الْآحَادُ يُوجِبُ الْعَمَلُ

لَا الْعِلْمَ لَكِنْ عِنْدَهُ الظَّنُّ حَصَلَ

لِمُرْسَلٍ وَ^(٤) مُسْنَدٍ قَدْ قُسِمَا

وَسَوْفَ يَأْتِي ذِكْرُ كُلِّ مِنْهُمَا

فَحَيْثُمَا بَعْضُ الرُّوَاةِ يُفْقَدُ

فَمُرْسَلٌ وَمَا عَدَاهُ مُسْنَدٌ

١ - الحديث في صحيح البخارى - (١٢ / ١٧٤) باب ما ذكر عن بني اسرائيل قال :- حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ حَدَّثَنَا حَسَّانُ بْنُ عَطِيَّةَ عَنْ أَبِي كَبْشَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو أَنَّ النَّبِيَّ - صلى الله عليه وسلم - قَالَ « بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً ، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » . تحفة ٨٩٦٨
٢ - رواه لبخاري في صحيحه كتاب التيمم أن النبي صلى الله عليه وسلم قال (أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلي نصرت بالرعب مسيرة شهر وجعلت لي الأرض مسجدا وطهورا فأيما رجل من أمتي أدركته الصلاة فليصل وأحلت لي المغامم ولم تحل لأحد قبلي وأعطيت الشفاعة وكان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعثت إلى الناس عامة) ، ومسلم في صحيحه في أول كتاب المساجد ومواضع الصلاة رقم ٥٢١
٣ - أحاديث فضائل أبي بكر رواه البخاري في صحيحه كتاب فضائل الصحابة/ باب قول النبي - صلى الله عليه وسلم :- " لو كنت متخذاً خليلاً " ، ومسلم: كتاب الفضائل/باب فضائل أبي بكر.

(٤) وفي نسخة أو .

لِلْإِخْتِجَاجِ صَالِحٌ لَا الْمُرْسَلُ

لَكِنْ مَرَّاسِيلُ الصَّحَابِيِّ تُقْبَلُ

كَذَا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَقْبَلَا

فِي الْإِخْتِجَاجِ مَا رَوَاهُ مُرْسَلًا

وَالْحُقُّوا بِالْمُسْنَدِ الْمُعْنَعِنَا

فِي حُكْمِهِ الَّذِي لَهُ تَبَيَّنَا

وَقَالَ مَنْ عَلَيْهِ شَيْخُهُ قَرَا

حَدَّثَنِي كَمَا يَقُولُ^(١) أَخْبَرَا

وَلَمْ يَقُلْ فِي عَكْسِهِ حَدَّثَنِي

لَكِنْ يَقُولُ رَاوِيًا أَخْبَرَنِي

وَحَيْثُ لَمْ يَقْرَأْ وَقَدْ أَجَازَهُ

يَقُولُ قَدْ أَخْبَرَنِي إِجَازَهُ

(١) وفي نسخة تُقُولُ .

ثانيهما أي ثاني النوعين وهو مقابل للمتواتر الآحاد الذي هو مقابل المتواتر وهو الذي يوجب العمل كما قال الناظم هنا يوجب العمل لا العلم ثانيهما أي ثاني النوعين الآحاد وهو الذي لم تبلغ رواته عدد التواتر واحدا كان راويه أو أكثر و شرطه عدالة راويه قال يوجب العمل لا العلم المراد به النفي العلم اليقيني بمعنى انه يفيد ما يقابل العلم وهو الظن وهذا سيأتي أما قوله يوجب العمل هذا محل إجماع يوجب العمل بمقتضاه محل إجماع عند السلف في العقائد و فيما دون ذلك يعنى في العلميات وفي العمليات وان شئت قل في الأصول وفي الفروع مذهب أهل السنة و الجماعة إجماع على وجوب العمل بخبر الآحاد وأن كونه آحادا لا يمنع من العمل به مطلقا متى ما صح الخبر عن النبي صلي الله عليه و سلم وجب العمل به ولو عن راو واحد ولو كان في باب التوحيد و الأيمان و الرسل و نحو ذلك أجمع أهل العلم علي و جوب العمل بخبر الواحد قال الشافعي رحمه الله تعالى في الرسالة ولو جاز لأحد من الناس أن يقول في علم الخاصة أجمع المسلمون قديما و حديثا علي تثبيت خبر الواحد والانتفاء إليه بأنه لم يـُعلم من فقهاء المسلمين أحد إلا وقد ثبتته جاز لي وهو ما نُقل إجماع يتورع هو إجماع لكنه تورع في نقل الإجماع لو جاز لي أن أقول لقلت بأنه لا يـُعلم مخالف في هذه المسألة و لكن أقول لم احفظ عن فقهاء المسلمين أنه مختلف في تثبيت خبر الواحد وهذا معنى الإجماع لم احفظ عن فقهاء المسلمين انه مختلف في تثبيت خبر الواحد بما وصـَفـَـتـُ من أن ذلك موجودا علي كلٍ .

وقال الخطيب البغدادي وعلي العمل بخبر الواحد كان كافة التابعين و من بعدهم من الفقهاء الخالفين في سائر أمصار المسلمين إلي وقتنا هذا ولم يبلغنا عن أحد منهم إنكار لذلك و الاعتراض عليه مطلقا لا في العقائد ولا في غيرها و لذلك ألف أهل العلم في أفراد هذه المسألة بذكر الأدلة التي تدل علي أن الصحابة كانوا يعملون بخبر الواحد دون استفسار تواتر عن النبي صلي الله عليه و سلم بعث الرسل و الأمراء و القضاة والسعاة إلي البلدان و القرى و النواحي

لتبليغ الدين و الأحكام و أخذ الصدقات و نحو ذلك وهذا واضح و خاصة في حديث معاذ انك تأتي قوما من أهل الكتاب^١ إلى آخره الحديث في الصحيحين وجاء فيه تقرير التوحيد وجمع الصحابة على قبول خبر الواحد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم و اشتهر ذلك ولم يَنْكَرَ إلى آخر الأدلة التي ذكروها وهذه الأدلة كلها ليس فيها تفريق بين العقائد و لا غيرها فيجب العمل بخبر الواحد مطلقا دون تفصيل وما وقع عند المخالفين في مسألة أن خبر الواحد لا يعمل به في باب المعتقد هذا مردود بما ذكرناه سابقا فيجب العمل بخبر الواحد مطلقا في العقائد و الأحكام دون تفريق بينهما وهذا أمر قد اجمع عليه السلف و الأدلة السابقة عامة مطلقة لم تفرق بين باب و باب ولا بين ما تعم به البلوى وما لم تعم به البلوى إلى آخر ما يذكره الأصوليون و غيرُهُمْ .

لا الِعلمَ لكنَّ عِدَّةَ الظَّنِّ حَصَلُ

لا الِعلمَ يعنى لا يفيد الآحاد العلم كما أفاده المتواتر و المراد هنا إذا قيل هنا بان المتواتر يفيد العلم بمعنى انك تقطع و تجزم بان النبي صلى الله عليه وسلم قال هذا النص هذا الخبر و إذا قيل بانه لا يفيد العلم تحكم في الظاهر و لا تقطع في الباطن بان النبي صلى الله عليه وسلم قال هذا القول عرفتم الفرق إذا قيل بان يفيد العلم يعنى تقطع و تعتقد في باطنك بان النبي صلى الله عليه وسلم قال هذا القول ولا شك فيه وأما إذا قيل بأنه لم يفيد العلم إنما أفاد الظن حينئذ لا تقطع وإن كنت مطالبا و محكوما عليك بان تعمل به في ظاهره المراد بذلك يعنى لا العلم مطابقة خبر الواحد للواقع فهل يقطع و يجزم بصدقه فيفيد العلم أو انه أمر ظني فيحتمل الخطأ أو

١ - عَنْ أَبِي مُعْبِدٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَلَى الْيَمَنِ قَالَ « إِنَّكَ تَقْدَمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلُ كِتَابٍ ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ ، فَإِذَا فَعَلُوا ، فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً { تَأْخُذُ } مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ ، فَإِذَا أَطَاعُوا بِمَا فَعَدُّ مِنْهُمْ ، وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ » . أطرافه ١٣٩٥ ، ١٤٩٦ ، ٢٤٤٨ ، ٤٣٤٧ ، ٧٣٧١ ، ٧٣٧٢ - تحفة ٦٥١١ . صحيح البخارى (٥ / ٤٥٠) باب لا تؤخذ كرائم أموال... ، و مسلم باب الدعاء الى الشهادتين

الكذب ولو بنسبة ضئيلة لان الراوي بشر حينئذٍ يحتمل انه سهى يحتمل انه غفل إلى آخره فالوجود هذه الاحتمالات ترفع العلم اليقيني أو الحكم علي كون النص قد دل على أو أفاد العلم اليقيني لأنه يحتمل انه سهى و يحتمل انه غفل بخلاف السابق متواتر متتابع كون هذا الاحتمال موجود عند زيد جاء غيره و ثالث ورابع جمع فلا بد أن يكون جمع فالاحتمال الوارد في زيد قد رفعه وروده من عدة طرق كلما تعددت الطرق حينئذٍ الاحتمال قد الضعف إن لم يرتفع إن لم نقل بأنه ارتفع أما الآحاد فلا ليس فيه شرط بالجمع أنه لابد من جمع ٥٦. ففيه أقوال أولا :- انه لا يفيد العلم بل يفيد الظن مطلقا وهذا مذهب جماهير الأصوليين أن خبر الآحاد لا يفيد العلم مطلقا و لو مع قرائن ولو كان في الصحيحين ولو أخذته الأمة بالقبول ونحو ذلك فكل حديث أو خبر سواء احتف بقرينة أو لم يحتف بقرينة عند جماهير الأصوليين انه لا يفيد إلا الظن ولهم أدلتهم .

المذهب الثاني:- انه يفيد العلم مطلقا وهذا مذهب داوود الظاهري ورواية عن أحمد.

المذهب الثالث :- وهو المشهور عند المتأخرين التفصيل إن احتفت به قرائن ككونه في الصحيحين أو تلقته الأمة بالقبول حينئذٍ يفيد العلم اليقيني وان لم تحتف به قرائن فهذا يفيد الظن وهذا مذهب الشافعي الذي هو التفصيل و الخطيب البغدادي وابن قدامه وابن تيمية وابن القيم و الأمين الشنقيطي رحمة الله على الجميع.

إذاً كونه يفيد العلم هذه مسألة خلافية وأما يوجب العمل مطلقا ليست مسألة خلافية فرق بين أن نقول خبر الآحاد هل يوجب العلم أولا ؟

ثَمَّ تفصيل عند المتأخرين أما مذهب أهل السنة و الجماعة الاتفاق يوجب العمل بمقتضاه مطلقا في العقائد وفي الأحكام هل يوجب العلم يوجب الظن يقتضي نقول هذه مسألة خلافية فيها خلاف.

لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ لَكِنْ عِنْدَ هُ الظَّنَّ حَصَلَ الظن عرفنا معناه فيما سبق

حصل الظن عنده انتبه حصل الظن به يعنى بالحديث نفسه أما عنده هذه أشعرية مغلفة عند التعبير (بعند) فيه نظر بل نقول حصل به و الظن هو إدراك احد الطرفين لاحتمال الخطاء فيه ولو بالسهو و النسيان ثم قال رحمه الله تعالى في تقسيم خبر الواحد إلى قسمين.

لِمَرْسَلٍ و مُسْنَدٍ قَدْ قُسِمَا
وَسَوْفَ يَأْتِي
ذِكْرُ كُلِّ مَنِ هُمَا

لمرسل و مسند قد قسما يعنى خبر الآحاد الألف هذه للإطلاق خبر الآحاد ينقسم إلى مرسل و اللام هنا بمعنى إلى و مسند قسمان لا ثالث لهما عند الأصوليين و ثَمَّ تفرقة بين المصطلحات بين الأصوليين وأهل الحديث و أربابها و أصحابها أهل الحديث و سوف يأتي في النظم ذكر كل منهما من القسمين المرسل و المسند.

فَحَيِّثُ مَا بَعْضُ الرَّوَاةِ يُفْقَدُ فَمَرْسَلٌ يعنى ما لم يتصل إسناده فهو مرسل عند الأصوليين بخلاف المرسل عند المحدثين .

المرسل المرفوع بالتابعي أو بكِبَرٍ أو سقط رأوٍ قد حكاها و اشهرها الأول يعنى المقصود مرسل التابعي، مرفوع التابعي فَحَيِّثُ مَا الْفَاءُ فصيحة .

بَعْضُ الرَّوَاةِ يُفْقَدُ بان سقط من السند بعض رواته واحدا كان أو أكثر فهو قول غير الصحابي كذا مسقط الوساطة بينه و بين النبي صلي الله عليه و سلم و هذا كما ذكرنا اصطلاح الأصوليين و الفقهاء و أما عند المحدثين فهو قول التابعي قال رسول الله صلي الله وسلم كذا أو فعل كذا أو فُعِلَ بحضرته فان كان القول من تابعي التابعي فمنقطع أو ممن بعدهم فمعضل و عند الأصوليين المرسل يدخل فيه المنقطع و المعضل و المرسل الذي هو بالمعنى الأخص الذي هو عند المحدثين.

وما عَدَاهُ مُسْنَدٌ يعنى وما عدا المرسل مُسْنَدٌ وهو ما اتصل إسناده منقطع ،متصل ما اتصل

إسناده هو المسند ، ما انقطع إسناد بواحد اثنان علي التوالي ، على الافتراق إلى آخره
يُسَمَّى مَرَسَلًا .

لِإِحْتِجَاجِ صَاحِبِ الْحُكْمِ الْمُرْسَلِ يَعْنِي الَّذِي يُحْتَجُّ بِهِ وَهَذَا لَا خِلَافَ
فِيهِ هُوَ مَا اتَّصَلَ سَنَدُهُ لَكِنْ بِشَرْطِهِ الْعَدَالَةُ الرَّجَالِ إِلَى آخِرِهِ .

لِإِحْتِجَاجِ صَاحِبِ الْحُكْمِ الْمُرْسَلِ لَكَ مِنْ مَرَّاسِلِ الصَّحَابِ
تُقْبَلُ مَرْسَلُ الصَّحْبِ وَصَلَّ فِي الْأَصَحِّ إِذَا أُرْسِلَ الصَّحَابِيُّ وَ لَمْ يَذْكُرِ الْوَاسِطَةَ بَيْنَهُ وَ بَيْنَ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَ سَلَّمَ حِينَئِذٍ نَقُولُ الصَّحَابِيُّ هُنَا لَمْ يَسْقِطْ إِلَّا صَحَابِيُّ هَذَا الْأَصْلِ فِيهِ وَ
الصَّحَابَةُ كُلُّهُمْ عَدُولٌ حِينَئِذٍ عَلِمْنَا بِهَذِهِ الْوَاسِطَةِ الْمُسْقِطَةِ وَ إِذَا عَلِمْنَا بِكَوْنِهِ صَحَابِيًّا
حِينَئِذٍ عَلِمْنَا عَدَالَتَهُ لِأَنَّ التَّهْمَةَ فِي الْإِسْقَاطِ مَا هِيَ؟

التَّهْمَةُ بَأَنَّ يَكُونُ هَذَا مُجْهُولٌ أَوْ غَيْرَ مُقْبُولٍ الرَّوَايَةُ حِينَئِذٍ إِذَا عَلِمَ بِأَنَّهُ صَحَابِيُّ ارْتَفَعَ الْإِحْتِمَالُ
لِإِحْتِجَاجِ صَاحِبِ الْحُكْمِ الْمُرْسَلِ لَكَ مِنْ مَرَّاسِلِ الصَّحَابِ
تُقْبَلُ

لَا الْمُرْسَلُ فَلَيْسَ بِحُجَّةٍ عِنْدَ الشَّافِعِيِّ لِإِحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ السَّاقِطُ مَجْرُوحًا لِأَنَّ عَدَالَةَ مَنْ
أَسْقَطَ غَيْرَ مَعْلُومَةٍ وَ الْعِلْمُ بِعَدَالَةِ الرَّوَايَةِ فَرَعُ الْعِلْمِ بِهِ لَكِنْ مَرَّاسِلُ الصَّحَابِ تَقْبَلُ وَحُجَّةٌ
سِوَاهُ كَانَ الصَّحَابِيُّ كَبِيرًا أَوْ صَغِيرًا .

كَذَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَقْبَلَا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ ، مُسَيَّبٌ يَجُوزُ فِيهِ
الْوَجْهَانِ .

كُلُّ مُسَيَّبٍ فَبِالْفَتْحِ سِوَى أَبِي سَعِيدٍ فَالْوَجْهَيْنِ حَقٌّ أَمَّا الْقَوْلُ الْمَشْهُورُ سَيَّبَ اللَّهُ مَنْ سَيَّبَنِي
هَذَا لَا يَثْبُتُ عَنْهُ الْبَتَّةُ .

كَذَا سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَقْبَلَا النُّونَ عَنِ الْأَلْفِ بَدَلَ التَّنْوِينِ فَإِنَّمَا فَتُشَّ عَنْهَا فُوجِدَتْ مَسَانِيدُ

عن النبي صلى الله عليه وسلم قيل لم يسقط إلا أبا هريرة صهره.

كذا سعيد بن المسيب اقبلا في الاحتجاج ما رواه حالة كونه مرسلا إذا المرسل غير مقبول
استثنى المصنف هنا نوعين مراسيل الصحابة مقبولة و استثنى مراسيل سعيد بن المسيب لماذا؟ لأنها
فتش عنه فوجد أنها مسندة .

وَأَلْحَقُوا بِالْمُسْنَدِ الْمُعْنَى عَنْ أَفِي حُكْمِهِ الْوَذِي لَهُ
تَبَيَّنَا

وَأَلْحَقُوا أَيُّ الْأُصُولِيَّاتِ بِالْمُسْنَدِ الْمُعْنَى إِذَا يُحْمَلُ الْمُسْنَدُ السَّابِقُ بَانَ تَكُونُ الرَّابِطَةُ وَ
الصلة أو الأداة بين الراوي و الراوي سمعت سمعنا حدثنا إلى آخره ولا بد من السماع أما إن روى
بعن و مثله أن وهذا عند جماهير المحدثين كذلك الذي اعتمده هنا انه محمول علي السماع .
ومر بان و عن فاحكم بوصله إن اللقاء يعلم و لم يكن مدلسا

بشرط ألا يكون من المدلسين و إلا بقي علي أصله لماذا ؟ لان لفظ عن محتمل ويسقط الواسطة و
يرفع الحديث و الحقوا بالمسند يعني المتصل المعنينا يعني الحديث المعنعن
و أصل عنعن الحديث إذا رواه بكلمة عن ما لم يكن مدلسا ومثله أن المؤنن فهو متصل لاتصال
سنده في الظاهر لا مرسل و الحقوا بالمسند المعنعن أَفِي حُكْمِهِ الْوَذِي كَأَنَّ يَحْتَجُّ بِهِ أَيُّ الْمُسْنَدِ .

الْوَذِي لَهُ تَبَيَّنَا الْأَلْفَ هَذِهِ لِلْإِطْلَاقِ وَ ظَهَرَ فِيمَا سَبَقَ ثُمَّ قَالَ انْتَقَلَ إِلَى بَيَانِ
بَعْضِ صِيَغِ الْأَدَاءِ

وَقَالَ مَنْ عَمِلَ بِهِ شَيْءٌ قَرَأَ حَدَّثَنِي كَمَا يَقُولُ أَخْبَرَنَا
وَقَالَ مَنْ عَمِلَ بِهِ شَيْءٌ قَرَأَ مَنْ الْفَاعِلُ هُنَا مِنَ الْقَارِي الشَّيْخِ إِذَا قَرَأَ الشَّيْخُ
عَلَى الطَّالِبِ وَ أَرَادَ الطَّالِبُ أَنْ يَرَوِيَ عَنِ الشَّيْخِ يَقُولُ حَدَّثَنِي إِذَا كَانَ مَعَهُ شَخْصٌ إِذَا قَرَأَ

الشيخ علي الرواة وهم يسمعون حينئذٍ يقول الطالب حدثني فلان حدثني إذا كان لوحده و إذا كان معه أحد يقول حدثنا.

لَكَ مَا يَقُولُ أَخْبَرَاَ يعني أخبرني فحدثني و أخبرني إذا قرأ الشيخ علي الطالب و أراد أن يروي لطالب بمعنى و احد التحديث بمعنى الأخبار

وَلَمْ يَقُلْ فَيَعْكُ سِهَ حَدَّثَنِي يعني إذا كان الطالب هو الذي يقرأ على الشيخ حينئذٍ إذا لراد أن يروي الطالب يقول حدثني يكون كذب على الشيخ لماذا ؟ لأنه لا يقل حدثني إلا إذا تكلم الشيخ

وأما إذا كان القاري هو الطالب و الشيخ مستمع حينئذٍ لا يقل حدثني ولم يقل في عكسه بان يقرأ الراوي علي شيخه حدثني لأنه لم يحدثه فقد كذب عليه ومنهم من أجاز ذلك أن يقول حدثني و لو كان الطالب هو القارئ علي الشيخ وهو قول مالك وسفيان و معظم الحجازيين و عليه عرف أهل الحديث لأنه قصد الأعلام بالرواية عن الشيخ وهذا إذا أُطلق و أما إذا قال حدثني قرأ عليه حينئذٍ لا إشكال فيه .

لَكَ إِنِّي يَقُولُ رَأَوِيَا أَخْبَرَنِي هذا التفريق بين حَدَّثَنِي و أخبر، على كل هذه موجود في كتب المصطلح

وَحَيَّ ثُلُمَ يَقْرَأُ وَ قَدَّ أَجَازَهُ يَقُولُ قَدْ أَخْبَرَنِي إِجَازَةً

وحيث لم يقرأ لا الشيخ و لا الطالب لم يقرأ أحدهم على الآخر و إنما أجاز و أجزت يقول قد أخبرني إجازة يعني يقيد الأخبار بكونه إجازة ولا يُطْلَقُ لها هكذا لو قال أخبرني شيخي أو فلان

حينئذٍ كذب لأنه لم يخبره ولم يحدثه و إنما أجازة فيقول أخبرني إجازة كما سبق هذا البحث

يُرجع فيه إلى كتب أهل الحديث و لكن لابد من المرور عليه و الله اعلي و اعلم و صلي الله
علي نبينا محمد وعلى آله و صحبه أجمعين .